

اجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي

منتدى سياسات المجتمع المدني

أبريل 2016

جلسة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

"أزمة الهجرة: تشكيل نموذج تنموي لمرحلة ما بعد الصراع"

تميزت السنوات الماضية بالنزاع السوري المستمر و الذي كان له أثر على مئات الآلاف من الأرواح ، و الذي أدى إلى إحداث أزمة إنسانية واسعة النطاق، تخطت ضفتي المتوسط. و يقدر أن نصف السكان السوريين تشردوا و هم نحو 11 مليون نسمة، منهم ما يقارب 4.6 مليون مسجلين كلاجئين .

تشكل لبنان والأردن الدول الأكثر تضرراً من هذا التدفق الهائل من السكان، بما أنها تعدّ أكبر البلدان المضيفة من حيث عدد استقبال النازحين السوريين. و يجب ذكر أن تركيا وبعض الدول الأوروبية تلقت أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين . اعتمدت الاستجابة لهذه الأزمة و احتياجات النازحين السوريين و المجتمعات المستضيفة المتضررة على تلبية الحاجات على المدى القصير، فهي مخصصة و غير كافية .

هناك حاجة ماسة لإعتماد مقاربة طويلة الأجل لحل أزمة اللاجئين السوريين ، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه لا يوجد حل سريع لعودة المهاجرين. حتى لو توقفت الحرب في سوريا فجأة ، ستكون عودة المشردين داخليا و اللاجئين تدريجية ، مرتبطة بسرعة إصلاح و إنماء سوريا.

و لذلك، يجب إعادة النظر ببرامج المساعدات الإنسانية الحالية التي تتألف من المساعدات النقدية و قسائم الغذاء و البطاقات البريدية و مدى فعاليتها على المدى المتوسط و البعيد، ولو كانت تخفف من المعاناة الحالية للسكان الأكثر ضعفاً. يجب أيضاً إعادة النظر في مدى استدامتها، إذ لا تزال وعود المانحين لم تطبق بالكامل، في حين أن هناك توجه لتركيز المساعدات الدولية على التعليم و بناء القدرات و العمل.

و في هذا الإطار، هناك حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة للاجئين و تخطي مرحلة المساعدات الإنسانية الانتقالي و الإرتكاز على مبادئ حقوق الإنسان و الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية. و يجب أن تهدف الاستراتيجية إلى إعادة الحياة الطبيعية للاجئين عن طريق إشراكهم في المسارات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة ، و في عمليات إعادة الإعمار و التنمية في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا .

يجب أن تقدم التدخلات المطروحة عدداً من الخيارات لتحديد سياسة شاملة تتماشى مع الخصوصيات الوطنية، و مع وقائع الدول المجاورة. بالأخص، هناك حاجة إلى تسليط الضوء على آثار العقوبات التجارية و المالية المفروضة على السوريين ، فضلا عن العلاقة بين ظاهرة الهجرة ما قبل الأزمة في سوريا ولبنان و الأردن و وضع اللاجئين السوريين في هذه البلدان. كما يجب التركيز على دور .

يجب أن تهدف السياسات المطروحة إلى تقليل اعتماد النازحين السوريين على المساعدات الإنسانية و تسهيل حصولهم على العمل اللائق و الحماية الاجتماعية و الاندماج السليم في الدول المضيفة عبر خلق نموذج سوري - لبناني - أردني للتنمية في مرحلة بعد الصراع. يجب أن يركز هذا الأخير على خلق الشيء نفسه للمجتمعات المضيفة الإقليمية التي قدمت في البداية معظم المساعدات الإنسانية والاجتماعية .

محور الدورة

- مناقشة عمليات المساعدات الإنسانية داخل سوريا ، وتأثيرها على التدفق المستدام للهجرة فضلا عن تعدد وجهات نظر لعودة اللاجئين والمشردين
- مناقشة نموذج المساعدات الإنسانية التي يجري تنفيذها في لبنان و الأردن و التعديلات المقترحة من قبل تقرير حديث للبنك الدولي .
- تقديم توصيات بشأن سياسات المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار و التنمية في سوريا ولبنان و الأردن .
- التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأزمة السورية ونشوء عنف اقتصادي عبر الحدود.

المتحدثون

- ميشال سماحة ، باحث في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ميسر)
- سمير عيطة، رئيس دائرة الاقتصاديين العرب
- ربيع ناصر، الباحث في المركز السوري لأبحاث السياسة
- أحمد عواد، مدير مركز فينيكس، الأردن
- بجورن روثر، مستشار قسم الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، وصندوق النقد الدولي
- شنتة ديفاراجان، كبير اقتصاديي الشرق الاوسط في البنك الدولي